

أوباما يهدد بعقوبات جديدة ضد روسيا والاتحاد الأوروبي يعتبرها غير ممكنة



اعتبر الرئيس الأميركي باراك أوباما أنه من الضروري توجيه رسالة إلى روسيا «أن تصرفاتها التي تزعزع استقرار شرق وجنوب أوكرانيا يجب أن تتوقف، مضيفا أن بلاده وشركاها الأوروبيين مستعدون لفرض عقوبات جديدة على موسكو».

وقال أوباما في مؤتمر صحفي خلال زيارة إلى ماليزيا إن «أي قرار بخصوص فرض عقوبات على قطاعات من الاقتصاد الروسي في وقت لاحق، ستعتمد على قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على التوصل لموقف موحد بخصوص كيفية المضي قدما، وقال: «ستكون في وضع أقوى لرصد بوئين عندما يرى أن العالم موحد، وأن الولايات المتحدة وأوروبا متحدتان وأنه ليس مجرد صراع أميركي روسي».

وأوباما الذي اتهم موسكو بتشجيع أنشطة من مساهم بالانفصاليين شرق وجنوب أوكرانيا، قال إن «روسيا لم تحرك ساكنا لدفع هؤلاء الانفصاليين الموالين لها في أوكرانيا إلى الإنعاز لاتفاق دولي لنزع فتيل الأزمة، وحذر من أنه طالما تستمر روسيا في الإستفزاز بدل السعي إلى تسوية هذه المسألة سلميا ونزع فتيل الأزمة ستكون هناك عواقب تزداد خطورتها».

وكانت مجموعة السبع الكبار قد قررت يوم السبت فرض عقوبات جديدة على روسيا بسبب دورها في الأزمة الأوكرانية، مع إمكان أن يبدأ تطبيق العقوبات الأميركية اعتبارا من الاثنين بحسب بيان صادر عن المجموعة.

وسيلقى دبلوماسيون من الدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم الإثنين في بروكسل لتبني قائمة إضافية من العقوبات كتجديد أرسدة ومنع من السفر، حيث استبعدت المصادر أن تستهدف هذه العقوبات قطاعات هامة من الاقتصاد الروسي مثل الطاقة حيث ستعزز أيضا بالدول الغربية.

وقد نقل عن مصدر في الاتحاد الأوروبي أمس قوله إن «العقوبات التجارية والاقتصادية التي يزمع الاتحاد فرضها على روسيا غير ممكنة في الظروف الحالية، مشيرا إلى أن البلدان الأعضاء في الاتحاد يمكنها اتخاذ مثل هكذا إجراءات فقط في حالة قيام القوات العسكرية الروسية بغزو أراضي شرق أوكرانيا، أو في حالة الحصول على دليل قاطع يثبت قيام هذه القوات بأعمال على أراضي هذا البلد».

وأشار الدبلوماسي الأوروبي إلى أن «التهامات الموجهة إلى روسيا لغاية الآن، والمتعلقة بوجودها العسكري داخل الأراضي الأوكرانية تستند إلى معلومات غير مؤكدة»، مشيرا إلى أن مفوضية الشؤون الخارجية الأوروبية برئاسة كاترين أشتون، تدرس حاليا الإجراءات الاقتصادية التي يمكنها أن تؤثر في روسيا والتي لا تعود بالضرر على بلدان الاتحاد الأوروبي».

وكان يوري فوربيوف نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي قال في وقت سابق إن «العقوبات الجديدة التي تهدد باتخاذها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ستعزز عملية تسوية الأزمة في أوكرانيا»، وأضاف: «ستعطي حزمة العقوبات الجديدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مردودا عكسيا، وهذا الأمر لا يحدث للمرة الأولى، وأن أية عقوبات ستدمر عملية الحل ولن تكون إيجابية».

ولفت إلى أن «طريقة الحل بهذا الشكل غير منطقية وغير مفضرة، وأصبح من المعروف أن الاتحاد الأوروبي سيستخذ في جلسته الـ28 يوم 28 نيسان، على مستوى السفراء، قرارا يتعلق بتوسيع القائمة السوداء بالنسبة إلى روسيا».

يأتي ذلك في وقت أعلن مصدر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن فريق مفاوضات يمثلها توجه إلى مدينة سلافيفانسك الأوكرانية في محاولة من أجل الإفراج عن المراقبين العسكريين الأجانب المحتجزين لدى عناصر الدفاع الشعبي هناك. وقالت المتحدث باسم المنظمة الأوروبية تاتيانا بايفا، «إنه من المتوقع أن يصل الفريق إلى سلافيفانسك الأحد 27 نيسان (أمس)، من دون الإشارة إلى عدد أعضائه».

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت

في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

فيما أكد مكتب هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في كييف، أن هدف هذه المجموعة هو مراقبة الوضع في مناطق شرق وجنوب أوكرانيا والبحث عن طرق لإشراك المجتمع الدولي في التوصل إلى تسوية سلمية.

وفي هذا السياق، أكد العقيد الألماني أكسل شنايدر أحد الضباط الأجانب من دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المحتجز حاليا في مدينة سلافيفانسك بمقاطعة دونيتسك أنه وزملاؤه لا يعتبرون أنفسهم أسرى حرب، مشيرا في مؤتمر صحفي أمس: «نحن هنا (في سلافيفانسك) منذ أيام عدة في يد عدمتها. تحدثنا كثيرا مع الذين يحرسوننا وفهمنا رأي سكان هذه المدينة في الوضع الراهن»، وأضاف: «لسنا أسرى حرب، لكننا ضيوف العمدة بونوماريف («العمدة الشعبي» لمدينة سلافيفانسك)، إنه منذ وصولنا قدم لنا الحماية ويعتبرنا ضيوفه. لم يُسبئ إلينا أحد، وعلفروف معيشتنا هي أفضل ما يمكن في الوضع الحالي».

وأكد شنايدر أنه لا يعرف مكان وجود الضباط الأوكرانيين الخمسة الذين كانوا داخل الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي، مشيرا إلى أن أحد هؤلاء الضباط تم إطلاق سراحه فوراً.

وفي السياق، أعلنت وزارة الدفاع الرومانية عن تحريك قطع عسكرية نحو الحدود الشرقية عبر العاصمة بوخاريسيت باتجاه المدينة الواقعة على البحر الأسود كوستانتسا، إذ وصل قطار عسكري محمل بأسلحة الدفاع الجوي والشاحنات ومنظومات إطلاق صواريخ أرض-جو، حيث أشارت الوزارة أمس إلى أن هذه الأسلحة ضرورية لإجراء التدريبات العسكرية بالاشتراك مع الجنود الأميركيين والمقاتلات الأميركية، أفـ16. وقال وزير الدفاع الروماني ميرتشا دوشا في وقت سابق إن «التدريبات ستجرى وفق خطة الشراكة الاستراتيجية بين بلدينا».

وكانت كل من لاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا واستونيا قد طلبت من الناتو والولايات المتحدة تعزيز الحضور العسكري على أراضيها على خلفية الأزمة الأوكرانية. ومنذ بدء هذه الأزمة بدأت طائرات الاستطلاع المتمركزة في قاعدة الناتو بألمانيا القيام بتحليقات يومية فوق جنوب رومانيا لإجراء استطلاع تجسسي لجنوب أوكرانيا ومولدافيا والقرم.



جنود من قوات الدفاع الشعبي يعتقلون مواليا لحكومة كييف

وكان قائد عمليات بغداد الفريق الركن عبد الأمير الشمري أعلن في وقت سابق، عن تأميم قواته للمراكز الانتخابية المنتشرة في العاصمة بثلاثة أطواق أمنية، مشيرا إلى أن قيادة العمليات ستصدر وصايا مفصلة في ما يخص حظر التجوال في ليلة الانتخابات.

وانطلاق الانتخابات تزامن مع تطور مهم تمثل بغزارة جوية استهدفت خلالها طليان العربي العراقي قافلة مسلحة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، فيما أعلنت قيادة عمليات الجزيرة والبيادية في بيان أنها تمكنت من اعتقال مسلحين ينتمون إلى تنظيم «داعش» وضرب صهاريج عدة تحمل الوقود آتية من سورية ما أدى إلى مقتل جميع سائقها..

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

فيما أكد مكتب هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في كييف، أن هدف هذه المجموعة هو مراقبة الوضع في مناطق شرق وجنوب أوكرانيا والبحث عن طرق لإشراك المجتمع الدولي في التوصل إلى تسوية سلمية.

وفي هذا السياق، أكد العقيد الألماني أكسل شنايدر أحد الضباط الأجانب من دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المحتجز حاليا في مدينة سلافيفانسك بمقاطعة دونيتسك أنه وزملاؤه لا يعتبرون أنفسهم أسرى حرب، مشيرا في مؤتمر صحفي أمس: «نحن هنا (في سلافيفانسك) منذ أيام عدة في يد عدمتها. تحدثنا كثيرا مع الذين يحرسوننا وفهمنا رأي سكان هذه المدينة في الوضع الراهن»، وأضاف: «لسنا أسرى حرب، لكننا ضيوف العمدة بونوماريف («العمدة الشعبي» لمدينة سلافيفانسك)، إنه منذ وصولنا قدم لنا الحماية ويعتبرنا ضيوفه. لم يُسبئ إلينا أحد، وعلفروف معيشتنا هي أفضل ما يمكن في الوضع الحالي».

وأكد شنايدر أنه لا يعرف مكان وجود الضباط الأوكرانيين الخمسة الذين كانوا داخل الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي، مشيرا إلى أن أحد هؤلاء الضباط تم إطلاق سراحه فوراً.

وفي السياق، أعلنت وزارة الدفاع الرومانية عن تحريك قطع عسكرية نحو الحدود الشرقية عبر العاصمة بوخاريسيت باتجاه المدينة الواقعة على البحر الأسود كوستانتسا، إذ وصل قطار عسكري محمل بأسلحة الدفاع الجوي والشاحنات ومنظومات إطلاق صواريخ أرض-جو، حيث أشارت الوزارة أمس إلى أن هذه الأسلحة ضرورية لإجراء التدريبات العسكرية بالاشتراك مع الجنود الأميركيين والمقاتلات الأميركية، أفـ16. وقال وزير الدفاع الروماني ميرتشا دوشا في وقت سابق إن «التدريبات ستجرى وفق خطة الشراكة الاستراتيجية بين بلدينا».

وكانت كل من لاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا واستونيا قد طلبت من الناتو والولايات المتحدة تعزيز الحضور العسكري على أراضيها على خلفية الأزمة الأوكرانية. ومنذ بدء هذه الأزمة بدأت طائرات الاستطلاع المتمركزة في قاعدة الناتو بألمانيا القيام بتحليقات يومية فوق جنوب رومانيا لإجراء استطلاع تجسسي لجنوب أوكرانيا ومولدافيا والقرم.



جنود من قوات الدفاع الشعبي يعتقلون مواليا لحكومة كييف

فرصة جديدة للمفاوضات النووية ظريف: الصواريخ الإيرانية لن تكون على طاولة التفاوض

قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أمس إنه يرى فرصة جيدة للمفاوضات النووية لأن معظم الإيرانيين يؤيدون ذلك، معبرا عن ثقاؤه بالتوصل لاتفاق إذا استمرت المفاوضات بالروح نفسها.

وجاء تصريح ظريف خلال مؤتمر صحفي مع نظيره النمساوي سيباستيان كورتس الذي يزور طهران. وأضاف الوزير الإيراني أن اتفاق سوتافق على أي اتفاق يحترم حقوق إيران وشعبها، أي إذا كان الاتفاق يحترم إيران وحقوقها ومطالب الشعب الإيراني».

وأكد ظريف في اتفاقا بهذا الشكل سيلقى ترحيبا من القادة والشعب الإيرانيين. من ناحية أخرى أفاد ظريف أنه وبموجب الاتفاقات الحاصلة فإن مفاوضات إيران

والسداسية الدولية لن تتناول مطلقا أي موضوع، فيما عدا الموضوع النووي، وليس لها أي شأن بقدرات إيران الردعية التي لم ولن تكون نووية.

وحول محاولات الولايات المتحدة الأميركية إدراج تسليح إيران على جدول المفاوضات مع مجموعة الخمسة وإشراكها في المفاوضات النووية بين إيران والدول الست لم ولن تتطرق إلى سياسات إيران الدفاعية وأن الصواريخ الإيرانية لأغراض الدفاعية لن تكون على أي طاولة للمفاوضات كما أن كل البرامج الدفاعية الإيرانية حتى من حقوقها ولا تسمح لأي أحد أن يتدخل في كيفية تنفيذها لها، مشيرا أن هدف المفاوضات هو إثبات سلمية البرنامج النووي الإيراني، وإذا ما

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت



...وعراقي في لبنان

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

محمود عباس يتعاطف مع قتلى «الهلوكوست» ويتناسى جرائم الاحتلال نتياهو: اعتراف حماس بـ«إسرائيل» شرط للتفاوض



المجلس المركزي مجتمعاً برئاسة عباس

وأبدي محمود عباس، تعاطفه مع قتلى «الهلوكوست»، واصفا إياها بـ«أبشع جريمة عرفتها البشرية في العصر الحديث»، ولم يتطرق إلى جرائم الإبادة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ضد الفلسطينيين.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية عن عباس قوله، رداً على سؤال حول ذكرى المحرقة «هلوكوست»، خلال لقاء الحاخام مارك شناير: «ما حدث لليهود في الهولوكوست، هو أبشع جريمة عرفتها البشرية في العصر الحديث»، معرباً عن تعاطفه مع عائلات الضحايا والعديد من الأبرياء الآخرين الذين سقطوا على أيدي النازيين».

واعتبر عباس أن الهولوكوست «ترجمة لمفهوم العنصرية على أساس عرقي»، مؤكداً أن ذلك ما يرفضه الفلسطينيون ويناضلون ضده، وأضاف: «على العالم أن يجند كل إمكانياته لمحاربة العنصرية والظلم وانعدام العدل في العالم لإنصاف المظلومين والمقهورين أينما كانوا، والشعب الفلسطيني الذي ما زال مظلوماً ومقهوراً ومحروماً من الحرية والسلام، هو أول من يطالب برفع الظلم والعنصرية عن أي شعب يتعرض لاعتلال هذه الجرائم».

وختم عباس بالقول: «لمناسبة ذكرى المحرقة الأليمة، فأنتدع الحكومة الإسرائيلية» والشامل على أساس حل الدولتين، فلسطين و«إسرائيل» تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام».

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

عراقيو الخارج يدلون بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية مروحيات عراقية تستهدف رتل «داعش» داخل الحدود السورية



عراقية تقترع في إيران

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية أمس انطلاق الانتخابات لمجلس النواب في الدول المشمولة بانتخابات عراقية الخارج، حيث توجه العراقيون المقيمون في الخارج إلى مراكز اقتراع، أقيمت في عدد من البلدان للإدلاء بأصواتهم على مدى يومين قبيل موعد الانتخابات المقررة في العراق في 30 من الشهر الجاري.

وقال رئيس الإدارة الانتخابية مقداد موعد الانتخابات المقررة في العراق في 30 من الشهر الجاري.

وقال رئيس الإدارة الانتخابية مقداد موعد الانتخابات المقررة في العراق في 30 من الشهر الجاري.

وقال رئيس الإدارة الانتخابية مقداد موعد الانتخابات المقررة في العراق في 30 من الشهر الجاري.

وقال رئيس الإدارة الانتخابية مقداد موعد الانتخابات المقررة في العراق في 30 من الشهر الجاري.

محمود عباس يتعاطف مع قتلى «الهلوكوست» ويتناسى جرائم الاحتلال نتياهو: اعتراف حماس بـ«إسرائيل» شرط للتفاوض



عباس خلال لقائه كلمته

نقل عدد من وسائل الإعلام والصحف في كيان العدو الإسرائيلي، عن مسؤولين في كيان الاحتلال قولهم إن خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أطلق رصاصة الرحمة على عملية السلام.

واعتبرت حكومة الاحتلال في بيان رسمي قصير أن أبو مازن أعاد تكرار الشروط ذاتها لإتمام العملية مع معرفته بأن كيان الاحتلال سيرفض تلك الشروط، واتهمته بإقامة تحالف مع حركة حماس «المنظمة الإرهابية الدموية التي تدعو إلى تدمير إسرائيل».

وقد اعتبرت مصادر في كيان العدو أن عباس عقد حلفاً مع حركة حماس وكرر الشروط التي يعرف أن «إسرائيل» لن تقبلها، ورأت أن «إسرائيل» بذلت جهوداً «صادقة» لتعميد المفاوضات، ولم تضع شروطاً على محادثات السلام.

وأكد نتنياهو نتنياهو رئيس وزراء كيان العدو أمس أن «إسرائيل» لن تتفاوض مع حكومة التوافق الوطني الفلسطينية، إلا إذا اعترفت حماس بـ«إسرائيل»، واعتبر أن أفضل خطوة لإعادة مفاوضات السلام إلى مسارها هو أن يبدئ الرئيس الفلسطيني محمود عباس حركة حماس التي تدعو إلى تدمير دولة إسرائيل. وأعلن نتنياهو تعليق مفاوضات السلام المتعثرة مع الفلسطينيين الأسبوع الماضي، بعد أن انتقدت حركة فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد أكد في وقت سابق أمام المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.

وكانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أعضاء بعثتها للمراقبة في أوكرانيا في الحافلة التي أوقفها عناصر الدفاع الشعبي على أحد الحواجز في مقاطعة دونيتسك بشرق أوكرانيا. وأوضحت المنظمة أن الضباط المحتجزين هم فعلا مواطنو بعض الدول الأعضاء فيها، لكنهم تابعون لبعثة أخرى وصلت إلى أوكرانيا بدعوة من كييف وفق وثيقة فيينا لعام 2011 المتعلقة بإجراءات تعزيز الثقة والأمن.